

الأصول في النحو

وتقول : كان زيد قائماً أبوه وكان زيد منطلقه جارية يحبها والتقديم والتأخير في الأخبار المجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة ما لم تفرقها تقول : أبوه منطلق كان زيد تريد كان زيد أبوه منطلق وقائمة جارية يحبها كان زيد تريد : كان زيد قائمة جارية يحبها .

وفي داره ضرب عمرو خالداً كان زيد .

فإن قلت : كان في داره زيد أبوه وأنت تريد : كان زيد في داره أبوه لم يجز لأن الطرف للأب فليس من كان في شيء وقد فصلت به بينها وبين خبرها ولو قلت : كان في داره أبوه زيد صلح لأنك قدمت الخبر بهيئته وعلى جملته فصار مثل قولك : كان منطلقاً زيد ومثل ذلك : كان زيداً أخواك يضربان هذا لا يجوز فإن قدمت : (يضربان زيداً) جاز وتجاوز هذه المسألة إذا أضمرت في (كان) مجهولاً وتقول : زيد كان منطلقاً أبوه فزيد مبتدأ وما بعده خبر له وفي (كان) ضمير زيد وهو اسمها ومنطلقاً أبوه (خبره) وإن شئت رفعت (أباً) ب (كان) وجعلت (منطلقاً) خبره وتقول : زيد منطلقاً أبوه كان تريد : زيد كان منطلقاً أبوه . مثل المسألة التي قبلها .

وقال قوم : أبوه قائم كان (زيد) خطأ لأن ما لا تعمل فيه (كان) لا يتقدم قبل (كان) والقياس ما خبرتك به إذ كان قولك : أبوه قائم في موضع قولك : (منطلقاً) فهو بمنزلته فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجوء فيه إلى القياس ولا يجيزون أيضاً : كان أبوه قائم زيد .

وكان أبوه زيد أخوك وكان أبوه يقوم أخوك .

هذا خطأ عندهم لتقديم المكنى على الظاهر .

وهذا جائز عندنا لأنك تقدم المكنى على الظاهر في الحقيقة وقد مضى تفسير المكنى : أنه

إذا كان في غير